□□ النظام الاقتصادى العالمى الجديد

قضايا النزاع العاجلة

د. اسماعيل صبرى عبدالله

نشأة فكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد وما دار بشأنها من اجتماعات دولية والاطار الاقتصادى والسياسى الذى يحيط بها ، كل هذا عرضناه فى مقال سابق «١» . وفى هذا المقال نحاول استعراض أهم القضايا موضوع النزاع حاليا بين الدول المتقدمة صناعيا وبين دول العالم الثالث . ولابد فى بداية الحديث من الاشارة الى أن الفترة ما بين الدورتين الخاصتين للجمعية العامة للامم المتحدة « ابريل ومايو ١٩٧٤ ـ سبتمبر ١٩٧٥ » شهدت عددا ضخما من الندوات والحلقات الدراسية والنقاشات عالجت جميعا العلاقات بين « الشمال والجنوب » وخاض عدد منها الى ما وراء الظواهر التى تشكو منها الدول النامية ليحلل اسبابها فى الهيكل الحالى للاقتصاد الرأسمالى العالمى وفى استراتيجيات التنمية التى اتبعت فى ربع القرن الفائت فى معظم بلدان العالم الثالث . كذلك نظمت دراسات علمية استغرق كل منها عدة شهور من عمل فريق كبير من الباحثين المرموقين ، وظهرت نتائجها تباعا وان كان بعضها مازال فى مرحلة الاعداد للنشر . وأخيرا تقدمت هيئات غير حكومية بعدد من المقترحات الهامة الجديرة بالتأمل والدرس .

أما الندوات والحلقات فأهمها فى تقديرنا :

١ ـ « **ندوة عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد** » دعت اليها الحكومة الهولندية وانعقدت فى لاهاى من ٢٢ الى ٢٤ مايو ١٩٧٥ وقد شارك فيها عدد كبير من المسئولين الحكوميين والخبراء .

٢ ـ « **حلقة عن العلاقات بين الشمال والجنوب** » التى نظمها المعهد الاطلسى للشئون الدولية بباريس فى ١٣ يونية ١٩٧٥ . وقد ضمت عددا كبيرا من رجال الاعمال ومن الخبراء .

٣ ـ « **ملتقى الجزائر حول النظام الاقتصادى الدولى الجديد** » الذى نظمه المركز الدولى للتنمية بالاشتراك مع حكومة الجزائر فى الفترة من ٢٤

---

[١] الطليعة عدد نوفمبر ١٩٧٥

الى ٢٨ يونية ١٩٧٥ حضره حوالي اربعين خبيرا من العالم الثالث ومن الدول المتقدمة .

٤ ـ « **ندوة المنظمات غير الحكومية** » التى نظمتها الجمعية الدولية للتنمية باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية المعترف بها لدى الامم المتحده والتى انعقدت اثناء انعقاد الجمعية العامة فى دورتها الخاصة السابقة ، بمبنى المنظمة الدولية بنيويورك فيما بين ٢ ، ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ .

وأهم الدراسات العلمية الجماعية التى أجريت فى هذا الشأن هى :

١ ـ « **تقرير مشروع داج همرشولد ١٩٧٥** » فقد خصصت مؤسسة داج همرشولد عملها فى العام الماضى كله لدراسة أوضاع الاقتصاد العالمى دراسة تحليلية ، تبدأ بضرورة تغيير أوضاع الاقتصاد العالمى كلها ، ثم تعرض استراتيجيات التنمية البديلة ثم تعالج العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتنتهى بدراسة تطوير الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة لخدمة التغيير المنشود . وقد قام بالدراسة فريق دولى من ١٨ خبيرا وانتهز الفريق فرصة ندوة لاهاى وملتقى الجزائر ليستشير عددا كبيرا من الشخصيات التى شاركت فيهما وفى مسودة التقرير . كما استشار الفريق عددا كبيرا من الخبراء خلال مراحل اعداد المشروع . ثم صدرت الدراسة قبيل دورة الامم المتحدة الخاصة تحت عنوان « وماذا بعد ؟ ».

٢ ـ « **مراجعة النظام الدولى** » وهى دراسة نظمها « **نادى روما** » تحت قيادة الاقتصادى الهولندى **يان تنبرجين** « جائزه نوبل » وتولاها فريق من ٢٢ خبيرا من مختلف أنحاء العالم . واتبع الفريق أسلوب موافاة بضع عشرات من الشخصيت ومراكز البحث فى عدد كبير من البلدان بمسودات العمل أولا بأول طالبا منهم التعليق عليها . وقدم الفريق تقريرا اوليا قبل انعقاد الدورة الخاصة للامم المتحدة ، وهو الان بصدد اعداد التقرير النهائى الذى ينتظر ان يظهر فى مطلع الصيف المقبل .

واخيرا فان اهم ما قدم من اقتراحات من هيئات غير حكومية هو الوثيقة التى أعدها فريق عمل خاص فى مدينة مكسيكو فى أغسطس ١٩٧٥ وصدرت باسم « **منتدى العالم الثالث** » وهو هيئة تم تأسيسها فى يناير ١٩٧٥ وتضم عددا من أبرز المشتغلين بالتنمية فى بلدان العالم الثالث وتستهدف تزويد تلك البلدان بفكر جديد وأصيل فى معالجة قضايا التنمية فى اطار الاستقلال الوطنى واحترام التقاليد الحضارية العريقة وتذويب الفوارق بين الطبقات .

ولعل هذا السرد السريع لمظاهر النشاط الفكرى الذى خلقه الدعوة الى نظام اقتصادى عالمى جديد يعطى تصورا لاهمية القضية وجديتها وصفتها الحالية التى تجعل منها موضع الاهتمام والدراسة والبحث والنقاش فى الدول المتقدمة وليس فقط فى عدد من الدول النامية التى تلعب دورا قياديا فى حركة العالم الثالث او فى حركة عدم الانحياز . لقد كان الموقف التقليدى للدول الراسماليه الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحده والمانيا الغربيه أن العلاقات الاقتصاديه الدولية تحكمها قوانين السوق العالمية . وهى قوانين طبيعيه تؤدى فى النهاية الى ما فيه خير للجميع واى تدخل فيها لابد أن يقضى الى اضرار اقتصادية . وان ما تشكو منه الدول النامية مرده قصور جهدها الاقتصادى عن تحقيق أهدافها الاجتماعيه وبالتالى كان الموقف التقليدى للدول المتقدمة منذ انعقاد « مؤتمر الامم المتحده للتجارة والتنمية » لاول مرة فى جنيف فى يوليو ١٩٦٤ هو رفض اى محاولة للتدخل من أجل تنظيم الاسواق العالميه . ولكن أوضاع الاقتصاد العالمى فى مكوناته الثلاث التى أشرنا اليه فى المقال السابق ، والتغير القوى شهدته علاقات القوى بين العالم الثالث والدول الرأسمالية حمل بعض هذه الدول على تعديل موقفها وقبول مبدأ اعادة النظرة الشامله « وهذا هو موقف السويد » او تفهم مشروعية مطالب الدول النامية « **موقف هولندا** مؤخرا » أو على الاقل قبول مبدأ الحوار مع الدول النامية بديلا عن المواجهة « موقف فرنسا » . أما الولايات المتحدة فان الرأى فيها ينقسم داخلنا بين من يرون فى الكساد الحالى ظاهره دوريه سيتم استيعابها تدريجيا ويسترد الاقتصاد الامريكى « وتبعا له الاقتصاد الرأسمالى العالمى كله » قوته وانطلاقه ابتداء من ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ويرتبون على ذلك أن أى تنازل أمام مطالب الدول الناميه من شأنه أن يعطل السير الطبيعى لامور الاقتصاد . وبين من يرون فى ذلك الكساد ظاهرة هيكلية يمكن أن تمتد لسنوات طويلة عبر تقلبات محدودة فى المؤشرات الاقتصاديه ، وان أحد عناصر تلك الازمة يكمن فى نوعية العلاقات بين الشمال والجنوب التى قامت حتى الان على افتراض استمرار التوسع الصناعى فى

الدول الرأسمالية اعتمادا على امداد غير محدود من المواد الاولية والطاقة تقدمه الدول النامية بأسعار رخيصة ومقاومة الكساد بالزيادة المستمرة فى الاستهلاك المادى على نحو ينطوى على تبديد هائل لموارد طبيعيه غير متجددة . وهذا الفريق يرى بالطبع ضرورة الحوار مع دول العالم الثالث ، وقد اجتذب اليه مؤخرا تأييدا من هنرى كيسنجر مما أدى الى تغير موقف الولايات المتحدة من مؤتمر باريس الذى دعا اليه الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان وقبول عدم اقتصاره على مناقشة مشكلة الطاقة وحدها ـ هذا ومازالت ألمانيا الغربية قلعة الفكر المحافظ فى هذا الميدان .

فاذا التفتنا نحو العالم الثالث فاننا نشهد أيضا عددا من المواقف يتفاوت بين « الشدة » و « الاعتدال » ففى أقصى اليسار يدعو بعض مثقفى العالم الثالث الى انفصال دولة عن النظام الاقتصادى العالمى . ويقوم تحليلهم على أن هذا النظام فى جوهره نظام رأسمالى يعمل بانتظام على اثراء « القلب » Centre « أى الدول الرأسمالية الكبيرة وبصفة خاصة الولايات المتحدة » وافقار « التخوم » Periphery « بقيه دول العالم » وعلى ذلك فلن يتخلص العالم الثالث من الاستغلال الا بتصفية الرأسمالية العالمية تماما . ولما كان هذا الهدف مازال بعيدا ، فليس أمام أى دولة نامية من سبيل لصون استقلالها ودفع الاستغلال عن شعبها الا الانفصال عن النظام العالمى ، اى حصر مبادلاتها الخارجيه فى أدنى الحدود . ويشير بعض هؤلاء الكتاب الى التجربة التاريخية للاتحاد السوفيتى حتى عشيه الحرب العالمية الثانية ، والى تجربة الصين منذ بداية الستينيات . ويلاحظ على هذا الراى ان العزلة الاقتصادية فرضت فرضا على الاتحاد السوفيتى وكان هدفه دائما كسر هذا الحصار وتشجيع المبادلات الخارجية . أما الصين فنعتقد أن لاوضاعها الداخلية دورا أساسيا فى انطوائها على نفسها ، وان كانت قد أخذت أخيرا تخرج عن عزلتها . وعلى أية حال فكلا الدولتين فى حجم قارة كبيرة يمكن نظريا أن تكفى نفسها بنفسها . أما الغالبية العظمى للدول النامية فانها لا تملك أسباب الاكتفاء الذاتى . ومن ناحية اخرى فان تقدم سبل النقل والاتصال بين الشعوب وتشابك المصالح على مستويات مختلفة يشكل اتجاها موضوعيا نحو دعم المبادلات الدولية وليس نحو تصفيتها . وبذلك تصبح القضية الواردة هى كيف يمكن ان تتم هذه المبادلات على نحو يحد باستمرار من استغلال الدول القوية للدول الضعيفه . وهناك على الطرف الاخر اتجاه يتبناه عدد محدود من المثقفين من أبناء العالم الثالث الذين بهرتهم الحضارة الغربية ووقعوا ضحية الظاهرة التى تسمى فى علم النفس « الاغتراب » Alienation فنفضوا أيديهم عن مستقبل شعوبهم أو حتى فروا بجلدهم الى حيث الرخاء المادى ، وهم يرون فيما تعانيه شعوبهم الدليل على عجزها أو فساد حكومتها أو افتقارها الى القيادات التنفيذية الكفؤة .. الخ .

وبين هذين الرأيين تجمع غالبية المفكرين والمسئولين فى العالم الثالث على ضرورة العمل على تغيير الاوضاع الحالية للعلاقات الاقتصادية الدولية لرفع الاستغلال الواقع على دول العالم الثالث . وداخل هذا الاجماع فريق يركز الضوء كله على سلبيات العلاقات الدولية ليخفى مسئولية حكومات دول العالم الثالث . وفريق آخر يرى على العكس أن **النظام الاقتصادى العالمى الحالى ثمره تاريخية لعملية واحدة هى تطور النظام الرأسمالى العالمى التى ولدت التقدم من ناحية والتخلف من ناحيه أخرى . وبالتالى فان تطوير النظام الاقتصادى العالمى لن يتم الا بعمليه مزدوجة : علاقات دولية أكثر تكافؤا من ناحية ، واستراتيجيات تنمية جديدة فى العالم الثالث من ناحيه اخرى .** وحتى اذا كان الهدف الاخير هو تصفية النظام الرأسمالى العالمى ، فان النضال من أجل هذا الهدف الثورى ، لا يجوز بحال أن يجعلنا نغفل كل الاجراءات الاصلاحية التى من شأنها فى المدى القصير والمتوسط أن ترفع من مستوى جماهير العالم الثالث .

وبعد رسم هذه الصورة السريعة للاطار الفكرى الذى تدور داخله المناقشات والمفاوضات حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، يمكن أن ننظر فى القضايا موضوع النزاع حاليا .

«١» التجارة الدولية

ان أول ما يلفت النظر هو **ضآلة نصيب العالم الثالث من اجمالى الصادرات العالمية** ، بل وتناقص هذا النصيب فى السنوات الاخيرة . فقد كانت صادرات العالم الثالث الاجمالية الى بقية العالم فى سنة ١٩٦٠ تمثل ٤ر٢١ فى المائة من اجمالى صادرات العالم ، ثم هبطت بالتدريج حتى وصلت الى ١ر١٨ فى المائة فقط فى سنة ١٩٧٣ « قبل رفع أسعار البترول » . لقد كان تحرك الدول النامية منذ اعلان القاهرة سنة ١٩٦٢ يتم تحت شعار « التجارة بدل المعونة » فالفهم السائد فى ذلك

الحين هو أن مشكلة التنمية تحكمها فى المحلّ الاولّ الموارد المتاحة من العملات الاجنبيـة . وكان المصدر الاول الذى تعلقت به الدول النامية فى الخمسينات هو المعونات . ثم بدأت فى الستينات بالعمل على الحصول على نصيب أكبر من التجارة الدولية ليكون مورد العملات الاجنبية الاساسى عندها هو ثمن صادراتها . والرقمان المذكوران أعلاه يعلنان على الملا اخفاق هذه الجهود . حتى اذا تركنا النسب جانبا ونظرنا الى الارقام المطلقة وجدنا أن قيمة صادرات دول العالم الثالث قد ارتفعت من ٥ر٢٧ الف مليون دولار فى سنة ١٩٦٠ الى ٥ر١٠٢ مليون دولار سنة ١٩٧٣ . ولكن اذا اخذنا فى الاعتبار معدل التضخم خلال هذه الفترة ، وليكن مقياسه سعر الذهب بالدولار لتغيرت الصورة . فقد ارتفع سعر الذهب بين هذين التاريخين بما يقارب ٣٠٠ فى المائة ومعنى ذلك ان قيمة صادرات العالم الثالث فى ١٩٧٣ بالاسعار الثابتة لا تتجاوز ٥ر٣٤ الف مليون دولار ، اى بزيادة قدرها سبعة آلاف مليون على مدى ثلاثة عشر عاما .. واخيرا اذا أخذنا فى الحسبان ارتفاع أسعار المعدات والسلع المستوردة من الدول الصناعية بنسبة أعلى من ارتفاع اسعار صادرات العالم الثالث من المواد الاولية ، يتضح مدى التدهور الحقيقى الذى يعبر عنه بصورة تقريبية انخفاض النسبة المئوية لنصيب الدول النامية من صادرات العالم . والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هو **العجز المستمر ، بل والمتزايد فى ميزان مدفوعات الدول النامية جميعا** باستثناء عدد محدود للغاية يتكون أساسا من الدول الغنية بالبترول ، مع قلة فى عدد السكان .

ومرجع هذه الاوضاع فى الاساس الى أن **المواد الاولية** تشكل الجزء الاساسى من صادرات العالم الثالث ، بالدقة ٤ر٧٥ فى المائة من اجمالى صادرات تلك الدول فى سنه ١٩٧٢ . ولذلك كانت قضية المواد الاولية فى رأس قائمة القضايا العاجلة التى تثيرها الدول النامية . وبناء على ما قرره مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز فى دورته الرابعة بالجزائر انعقد « **مؤتمر الدول النامية للمواد الاولية** » فى مدينة داكار فى فبراير ١٩٧٥ . وقد اتضح من المناقشات أن القضية لها عدة جوانب .

■ فأسعار المواد الاولية بصفة عامة منخفضة وغير عادلة ولا تساير حركة الارتفاع فى أسعار المعدات للسلع الصناعية التى تستوردها الدول النامية من الدول الصناعية .

■ الفرق الشاسع بين السعر الذى تحصلّ عليه الدولة المصدرة للمواد الاولية والسعر الذى تباع به نفس المادة للمستهلك النهائى فى الدول الصناعية ، حيث لا يتجاوز الاول فى معظم الاحوال ١٠ فى المائة من الثانى . وهذا لا يرجع فقط الى الربح الناتج عن تصنيع المواد الاولية فى الدول الصناعية ، ولكن يذهب جزء كبير منه لخدمات النقل والتأمين والتسويق التى تتولاها جميعا شركات أجنبية ، بل ويذهب جزء منه الى خزائن الدول الصناعية فى شكل ضرائب « أظهر مثال على ذلك الضرائب الكبيرة المفروضة على المنتجات البترولية » .

■ التقلب الشديد فى أسعار المواد الاولية ، الذى كثيرا ما ينعكس فى شكل انخفاض مفاجىء فى حصيلة الدول المصدرة من العملات الاجنبية . وهكذا يصبح من المتعذر على تلك الدول ضمان انتظام تمويل خطط التنمية . بل قد يضع عددا منها فى حالة عجز عن شراء مستلزمات الحياة اليومية من غذاء أو وقود أو نحو ذلك .

وقد انتهى **مؤتمر داكار** الى عدد كبير من التوصيات أهمها ما يلى :

ـ حق كل دولة فى تحديد الانتاج من مواردها الطبيعية ، لتفادى اغراق السوق .

ـ ضرورة العمل على تصنيع المواد الاولية محليا لزيادة القيمة المضافة .

ـ العمل على تحقيق سعر عادل لكل مادة أولية .

ـ اقامة « اتحادات منتجين » لكل مادة أولية أو مجموعة متقاربة من المواد الاولية على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبيك » .

ـ تكوين مخزون احتياطى من كل مادة أولية لتقليل التقلبات فى الاسعار عن طريق التخزين عند انخفاض السعر عن حد معين ، والبيع من المخزون اذا تجاوز السعر فى ارتفاعه حدا آخر . اذ أن العبرة هى بانتظام الموارد من العملات الاجنبية ، وليست بالاستفادة العابرة من نزوة مضاربة ترفع الاسعار الى مستوى لابد أن يليه انهيار .

ومن ناحية أخرى اعدت السكرتارية العامة **لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميه برنامجا متكاملا** لتثبيت اسعار عشر سلع أساسية . وقد قررت **الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها**

الخاصة السابقة فيما يتعلق بالمواد الاولية والتجاره تكليف السكرتير العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية باعداد الاقتراحات والاجراءات التنفيذية ليفصل فيها المؤتمر فى دورته الرابعة « نيروبى - مايو ١٩٧٦ » والتى ينبغى ان تشكل برنامجا متكاملا يحقق الاهداف التالية :

■ تكوين مخزون دولى من المواد الاولية لتفادى تقلبات الاسعار ولضمان سعر مجز وعادل للمواد الاولية ، والتدبيرات المالية اللازمة لذلك .

■ تشجيع العقود متوسطة الاجل وطويلة الاجل من المصدرين والمستوردين كوسيلة لتفادى التقلبات .

■ وضع ترتيبات مالية « للتمويل التعويضى » للدول التى يتأثر اقتصادها بانهيار سعر بعض صادراتها الاساسية .

■ تشجيع الدول النامية على تصنيع المواد الاولية والحصول على نصيب أكبر من عمليات النقل والتسويق والتوزيع .

■ وضع الاشكال العملية للربط بين أسعار المواد الاولية واسعار المنتجات الصناعية .
Indexation

■ وسائل دعم التجارة مع الدول الاشتراكية .

■ توضيح أثر هذه الاجراءات على الدول النامية التى لا تملك ثروات طبيعية واقتراح وسائل تعويضها عن أى اثر ضار يلحق بها .

وتعد توصيات الجمعية العامة - رغم العمومية فى صياغتها التى تجعلها أشبه باعلان مبادىء منها ببرنامج عمل - خطوة هامة اخذت بالتراضى العام . وكان معنى هذا التراضى ان الدول الراسمالية قد قبلت مبدأ المناقشة فى هذا الموضوع بعد أن تمسكت طويلا بفكرة احترام قوانين السوق . وقد كانت تلك حجة واهية فالسوق العالمية للمواد الاولية تسيطر عليها من ناحية الطلب شركات عالمية متعددة الجنسية محدودة العدد ، تملك كمية ضخمة من البيانات والتوقعات الاقتصادية وتنسق فيما بينها . فى حين ان جانب العرض يدخل السوق متفرقا ، كل دولة فيه تلح عليها مشكلات الصناعة ، ولا تملك فى اغلب الاحوال اى دراسة عن توقعات المستقبل ولا تستطيع بمفردها ان تؤثر فى السوق . ولذلك كان من المنطقى أن ينظم المصدرون انفسهم فى مواجهة تنظيمات المستوردين كما هى الحال منذ عشرات السنين داخل اقتصاد كل دولة راسمالية . فالمنافسة الحرة كما تصورها مؤسسو الاقتصاد السياسى منذ حوالى قرنين من الزمان قد افسحت المجال منذ أمد بعيد للمنافسة الاحتكارية التى شرح الاقتصاديون آلياتها بالتفصيل منذ الثلاثينات من القرن الحالى .

وثمة وجه آخر لمشكلة التجارة الخارجية للدول النامية وهو **تصدير المنتجات الصناعية** . وكانت الشكوى التقليدية للدول النامية هى ان الدول المتقدمة تقيم حواجز جمركية أو كمية أمام المنتجات الصناعية التى تصدرها الدول النامية . ولكن موقف الدول الصناعيه فى هذا الشأن بدأ يتغير ، واخذت ترفع كثيرا من الحواجز ، بل وتشجع على قيام صناعات معينة فى العالم الثالث . وسنعود الى هذا الموضوع عند الحديث عن مشكلة التصنيع . وكانت الوسيلة الفنية لذلك هى ما سمى « **بنظم التفضيل العامة** » التى تلتزم بمقتضاها الدول المتقدمة بتخفيض الجمارك على وارداتها من بعض أو كل الدول النامية ، مع احتفاظها بحق فرض حدا على الواردات . وأكمل صورة لها « اتفاق لوميه » الذى عقدته دول السوق الاوروبية المشتركة سنة ١٩٧٤ مع عدد كبير من الدول النامية ، والذى يسرى مفعوله لمدة عشر سنوات .

ولابد أن نضيف هنا ما لم تشر اليه مطالب مجموعة « السبعه والسبعين » فى حدود التجاره الدوليه . ففى وسع بلدان العالم الثالث ان تضعط وارداتها من الدول الصناعية لو كان بوسع حكوماتها أن تقرر سياسيا التخلى عن النمط الغربى فى الاستهلاك الذى تعمل الطبقات العليه كلها على فرضه ، وان تحارب اجتماعيا « حمى الاستهلاك » « واللهث وراء « السلع المستوردة » ، واذا تمكنت بالتالى من مراجعة استراتيجيه التنمية فيها بحيث تقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا الغربية « المتطورة » حيث لا ضرورة لها ولما تستبعه من معدات انتاج وسلع بسيطة باهظة التكلفة . ذلك أن التنمية ، بما فيها التصنيع ، لا تعنى بالضرورة محاكاة الغرب فى كل شىء ، بل ربما كان نجاح التنمية على العكس يتوقف على اختيار استراتيجية اخرى تزيد من الاعتماد على النفس وتقلل من الاعتماد على الخارج وتخلص البلاد النامية من كابوس العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات والسعى غير العقلانى وراء « العملة الصعبة » .

٢ - نقل الموارد ومشكلة المديونية :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اخذت الدول النامية التى حصلت على استقلالها تباعا تطالب

الدولّ المتقدمة بمعونات مالية من أجل التنمية . وم فتئت الدول المتقدمة تؤكد رغبتها فى مد يد العون المالى والفنى . كما نشأت داخل اسرة الامم المتحدة وخارجها هيئات كثيرة باسم المساعدة على التنمية والتعاون الاقتصادى والفنى . وبعد ثلاثين عاما شهدت مولد برنامج الامم المتحدة للتنمية . واقرار الجمعية العامة لعقد تنمية أول انتهى مع بداية السبعينات ثم لاستراتيجية تنمية تغطى عقد السبعينات الى جانب المئات من اتفاقيات التعاون الثنائية . تبدو الحصيلةبخيبة للامال . وثمة سوء فهم اساسى فى جذر تلك المشكلة . ففى نظر عدد كبير من الدول النامية تستند المطالبة بالحصول على موارد أجنبية من أجل التمنية الىفكرة استردادا وعلى الاقل تعويض جزء مما أخذته الدول الرأسمالية من بلدان العالم فى فترة سيطرتها الاستثمارية عليها . وقد كان **الميثاق الوطنى** فى مصر أول الوثائق التى عبرت فى العالم الثالث عن هذا المعنى حين قال « بل أن شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى أن الدول ذات الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نزحته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .. ان تقديم المساعدات واجب اختيارى على الدول المتقدمة . وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضى الاستعمارى ، تعوض به الذين استغلتهم عن طول استغلالها لهم . ولكن الدول الرأسمالية الكبرى ترفض هذا المنطق ، وتعلن أنها تقبل تقديم المساعدات باسم التضامن الانسانى فقط ، أى **كنوع من الاحسان الدولى** . وربما كان الجديد فى هذا الصدد تفهم بعض أجزاء الرأى العام الغربى للخطر الذى تمثله الهوة المتزايدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، من خطر على رخاء الدول الغنية ذاتها بل وعلى السلام العالمى . وما لم يستقر فى ذهن جميع الاطراف ان نقل موارد حقيقية من الدول الغنية الى الدول الفقيرة أمر جوهرى لتقدم الاقتصاد العالمى وصيانة السلام والامن ، فان الحديث حول مساعدات التنمية سيظل نوعا من « حوار الصم » .

ومهما يكن من أمر فان الدول النامية تأخذ على النظام الحالى للمساعدات المآخذ التالية :

■ عدم وفاء الدول المتقدمة بما قررته الجمعية العامة للامم المتحدة بتخصيص ٧ر. فى المائة من الناتج السنوى الاجمالى لكل منها لمساعدات التنمية كحل وسط بين مطالبة الدول النامية بنسبة ١ فى المائة ورفض الدول المتقدمة الالتزام بأية نسبة . بل ان ما حدث بالفعل هو تناقص مستمر فى نسبة المساعدات الى الناتج القومى الاجمالى حتى وصلت الى حوالى ٣ر. فى المائة . واذا اخذنا على سبيل المثال اغنى الدول الراسمالية الكبرى وهى الولايات المتحدة الامريكية . نجد أن نسبة المعونات الرسمية الى الناتج القومى الاجمالى هبطت من ٥٣ر فى المائة فى ١٩٦٠ الى ٤٩ر. فى المائة فى ١٩٦٥ ثم الى ٢١ر فى المائة فى ١٩٧٤ . وبالارقام المطلقة نجد رقم المساعدات الامريكية الرسمية كان ٣٤٧٤ مليون دولار فى ١٩٦٥ ، ٣٤٤٥ مليون دولار فى ١٩٧٣ . فان اخذنا بدور التضخم فى الحسبان اتضح مدى التناقص . وفى دراسة قامت بها هيئة أمريكية خاصة هى « مجلس التنمية فيما وراء البحار » ثبت أنه عند توزيع مساعدات التنمية الرسمية على عدد سكان الولايات المتحدة واحتسابها كجزء من الانفاق الشخصى فأنها تمثل ٣ فى المائة من هذا الانفاق وتأتى فى الترتيب التصاعدى بعد ما ينفقه الامريكى المتوسط على الجنائز واجراءات الدفن « ٢ر٧ فى المائة » وقبل ما ينفقه على أدوات التجميل « ٤ر٥ فى المائة » فى حين يذهب ٥ر٢١ فى المائة من الانفاق الى المشروعات الكحولية . وقد شن الغرب حملة على دول الاوبك زاعما أنها لا تقدم مساعدات كافية لتنمية بلدان العالم الثالث الاخرى . وللرد على ذلك يكفى ان نذكر أن ما تعهدت تلك الدول بتقديمه من مساعدات فى عام ١٩٧٤ قد بلغ ٢ر٨ فى المائه من اجمالى ناتجها القومى و ١ر١٢ فى المائة من ايرادات البترول . وكانت هاتان النسبتان على التوالى ٨ر١٥ فى المائة ١ر١٩ فى المائة فى الكويت ، ٤ر١٣ فى المائة ، ١ر١٥فى المائة فىالعربية السعودية ، ١٠ فى المائة ٦ر١١ فى المائة فى الامارات العربية المتحدة . ولم تهبط الى أقل من ١ فى المائة الا فى نيجيريا فحسب .

■ الجزء الاكبر من مساعدات التنمية تقدم على أساس اتفاقيات ثنائية بين الدولة التى تقدمها والدولة التى تتلقاها ، وهى فى حالات كثيرة محكومة باعتبارات سياسية ، حيث تميز الدول البلدان النامية الواقعة تحت نفوذها أو التى تسير فى فلكها . وخير مثال على ذلك ان ٥ر٣٠ فى المائة من اجمالى المساعدات الرسمية الامريكية خلال السنوات الخمس المنتهيئة فى آخر ١٩٧٣ قد ذهب الى ست دول على وجه التحديد : فيتنام الجنوبية كامبوديا ، اسرائيل ، اندونيسيا والفلبين . وهى قارئة تغنى عن كل تعليق . وقد لاحظ المراقبون أن فرنسا وهولندا والبرتغال كانت تحسب ضمن نسبة المساعدات التى تقدمها للتنمية ماتنفقه فى مستعمراتها . ولاستكمال الصورة لابد من

الاشارة ان ارقام المساعدات الكبيرة التى تتلقاها بعض الدول تتضمن كميات من الاسلحة بحيث تتكامل مع اتفاقيات « تعاون عسكرى » تغطى تكاليفها من بنود اخرى « كقروض بنك الاستيراد والتصدير الامريكى لتمويل مشتريات اسرائيل من اسلحة » .

■ وحتى فى الحالات التى ليس للمساعدات هذا الطابع السياسى الواضح ، تكون مساعدات التنمية الرسمية مقيدة بشرط صريح أو ضمنى هو الشراء من البلد الذى يمنحها . وهكذا فكل معونة ثنائية تتضمن اختيار نوع معين من التكنولوجيا ومواصفات معينة للمعدات بغض النظر عن كونها الافضل عالميا أو الانسب لظروف البلد ، الذى يتلقى المساعدة بل أن اتاحة تمويل أجنبى ولو جزئى يلعب فى أحيان كثيرة دورا حاسما فى اختيار مشروعات التنمية ، حيث جرت بعض الدول النامية على اعطاء أولوية للمشروعات التى يتوافر لها تمويل أجنبى . **ويعنى ذلك أن أولويات التنمية لا تتحدد وطنيا فى ضوء الاحتياجات الحقيقية للتنمية المستقلة ، وانما تتحدد خارجيا بما تمنحه هذه الدولة أو تلك من تمويل بما لابد أن يؤدى الى تشويه التنمية واحتلالها ونثرها وعدم وفائها بتطلعات الجماهير .**

■ تنطوى المساعدات عادة على نسبة معينة تعد منحة غير مطلوب سدادها، ولكن الجزء الاساسى منها يأخذ شكل قروض بشروط تتفاوت من حيث الاعتدال أو القسوة واذا أضفنا اليها القروض التى تتاح للدول النامية من مصادر غير حكومية تصطحب فى العادة بشروط اقسى من شروط القروض الحكومية لا ندهش حين تصل المديونية الخارجية للدول النامية الى الرقم الفلكى ١٢٠ الف بليون دولار ، وحين ثبت أن خدمة الدين ستبلغ سنويا أكثر من نصف ماتحصل عليه الدول النامية من مساعدات رسمية .

■ تثير الاستثمارات الاجنبية الخاصة قضية الشركات متعددة الجنسية وما تتسم به من شراهة فى الربح ، واهدار للمصالح الوطنية للدول التى تستثمر فيها وافساد واسع للمسئولين وتورط فى السياسة الداخلية لتلك الدول .

وربما كان أفضل طرح لقضية نقل الموارد الحقيقية الى الدول النامية هو ماتضمنته « **مقترحات منتدى العالم الثالث بشأن النظام الاقتصادى العالمى الجديد** » فهو يحتوى على عدد من الافكار الجديدة والجريئة

ـ واول اقتراح هنا هو ما يسمى ادخال « **عنصر الالية فى نقل الموارد** » **والمقصود منه توفير** موارد للتنمية متجددة ولا تتوقف فن كل سنة على قرار اختيارى من الدولة المانحة بحيث تستطيع الدول النامية أن تبنى خططها على تنبؤات معقولة فيما يتعلق بحجم المساعدات الخارجية . وهذه الالية تعنى فى الواقع انشاء نوع من الضرائب الدولية على الانتاج أو الاستهلاك . وأول صورها وابسطها فرض اتاوة على استغلال الموارد الطبيعية التى تعد ملكا للبشرية فى مجموعها مثل موارد أعالى البحار « خارج حدود الميه الاقليمية » وموارد قاع المحيطات والموارد التى تستمد من الفضاء الخارجى . يلى ذلك فرض ضريبة ولو بسعر بسيط على انتاج الاسلحة وعلى الانشطة الانتاجية التى تؤدى الى تلوث البيئة فيما وراء حدود الدولة التى تمارس فيها ، وكذلك ضريبة على استهلاك الموارد الطبيعة غير المتجددة مثل البترول والمعادن ..... الخ .

والاقتراح الثانى يؤكد على ضرورة أن يكون توزيع الموارد على الدول النامية أساسا **بيد هيئات دوليه وأن تتحول المساعدات الثنائية تدريجيا الى تلك الهيئات** . وذلك بشرط أساسى هو أن تكون ادارة تلك الهيئات ديموقراطية ، بمعنى أن يكون لمجموعة دول العالم الثالث الاغلبية فى سلطات اتخاذ القرارات بها .

ـ والاقتراح الثالث هو **دعوة مؤتمر دولى يضم أهم الدول الدائنة وأهم الدول المدينة** لمناقشة مشكلة المديونية الخارجية لوضع سياسة عامة لمعالجة هذه المشكلة تتضمن اطالة اجل السداد وتخفيض أسعار الفائدة ، بل الغاء جزء معين من تلك المديونية ، كل ذلك بالنظر للظروف الشاذة والشروط القاسية التى أحاطت ببعض تلك القروض .

ـ والاقتراح الرابع هو الاتفاق على « **مجموعة قواعد سلوك** » **تحكم العلاقات بين الدول النامية والشركات متعددة الجنسية** ، وتنظم الاطار العام لعمليه استثمار رؤوس الاموال الاجنبية على النحو الذى يكفل الحقوق المشروعة للمستثمر ويحمى استقلال البلاد النامية وحقها فى تشكيل مستقبلها الاقتصادى ، بارادتها الحرة . ولابد أن يعقب ذلك اعادة النظر فى العقود الحالية التى تشذ عن القواعد المقترحة وتضر بمصالح الدول النامية .

ـ واخيرا تؤكد وثيقة « منتدى العالم الثالث » على ان **نقل الموارد يجب أن يكون فى خدمة التنمية وليس لتمويل بيع الاسلحة او السلع الاستهلاكية** ،

وان يتم وفقا للاولويات التى تحددها خطط التنمية القومية . وتدعو الدول النامية الى رفض المساعدات التى ليس من شأنها أن تخدم فى المدى الطويل أهداف التنمية الحقيقية .

وقد اثرت مقترحات «منتدى العالم الثالث» بعض الشىء فى مناقشات الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة . فقد أخذت بفكرة المؤتمر الدولى الخاص بالمديونية الخارجية ، وبضرورة ان يكون حجم المساعدات الخارجية المتاحة غير معرض لتقلبات سنوية حادة وأكدت على فكرة الاعتماد على الهيئات الدولية كقنوات رئيسية لتوزيع تلك الموارد مع الدعوه الى تطوير أوضاع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ولكنها تمسكت من ناحية أخرى بمطالبة الدول المتقدمة باحترام نسبة ٧ر. فى المائة من الناتج القومى الاجمالى التى يجب تخصيصها لمعونات التنمية . كما أنها قبلت اقتراح كيسنجر بانشاء صندوق خاص للتنمية يمول من مبيعات الذهب المملوك لصندوق النقد الدولى ومن مساهمات اختيارية من الدول المختلفة ومن الملاحظ أن وراء هذا الاقتراح فكرة ان الدول المصدرة للبترول ستكون المشترى الاساسى للذهب والمساهم الرئيسى فى الصندوق المقترح . ومن ثم فان توصيات الجمعية العامة فى موضوع مساعدات التنميه تبدو أدنى من المستوى الذى وصلت اليه توصيات فيما يتعلق بالتجارة الدولية من حيث التحديد والقابلية للتنفيذ .

٣ ـ النظام النقدى الدولى

تأخذ الدول النامية على النظام النقدى العالمى كما اقامته اتفاقية بريتون وورز غداة الحرب العالمية الثانية أنه لا يفى باحتياجاتها . **فصندوق النقد الدولى يقصر اهتمامه على الاقراض لمواجهة العجز الطارىء فى ميزان المدفوعات** بغرض حماية العملات الوطنية للدول الاعضاء من الازمات المفاجئة وسعيا وراء تثبيت أسعار الصرف وتعميم قابلية العملات للتحويل الى عملات اخرى ، وتفاديا لاستخدام تخفيض قيمة العملة أو قيود التحويل كوسيلة فى المنافسة التجارية كما كانت عليه الحال غداة الكساد الاعظم « ١٩٣١ ـ ١٩٣٤ » . وهذا كله يمكن أن ينطبق على الدول المتقدمة . **اما الدول النامية ، فان العجز فى ميزان مدفوعاتها ليس ظاهرة طارئة :**

بل هو أمر هيكلى لا يمكن استيعابه الا بعد سنوات طويلة . ومهما تحسن الدولة النامية ادارة نظامها النقدى وتعاملها الخارجى فلابد أن تعانى قدرا من العجز فى ميزان المدفوعات . وذلك لان هذه الدول كانت فى ظل السيطرة الاستعمارية تصدر مواد أولية وتستورد سلعا استهلاكية يحقق ميزانها التجارى فائضا يستخدم فى سداد ارباح راس المال الاجنبى المستثمر فيها ، وحين تبدأ بعد الاستقلال عملية التنمية ، تحتاج الدولة الى استيراد معدات ومستلزمات انتاج ، أى يضاف الى وارداتها باب جديد هام لم يكن له وجود يذكر من قبل . ولا شك أنه يتعين على الدولة لمواجهة ذلك أن تضغط وارداتها الاستهلاكية الى الحد الادنى . ولكن يبقى بعد ذلك أن الحجم المطلق لوارداته لابد أن يزيد أثناء مراحل التنمية الاولى . وفى الوقت ذاته تتسم الصادرات فى تلك المراحل بقدر كبير الجمود . ولا تبدأ فى الزيادة الا بعد اقامة وتشغيل عدد كبير من مشروعات التنمية التى تحقق فائضا للتصدير أو تحل محل بعض الواردات . ومن ثم فان الدول النامية لا تستطيع تصفية العجز فى ميزان المدفوعات على نحو سريع الا اذا اوقفت التنمية بكل ما يعنيه ذلك من تدهور فى مستوى المعيشة فيها . وصندوق النقد الدولى يقنع بتقديم حلول قصيرة الاجل لمشكلة هى فى أفضل الصور متوسطة الاجل ، وفى اغلبها طويلة الاجل لكل هذا كان الطلب الاساسى للدول النامية هو أن يأخذ **صندوق النقد فى الاعتبار احتياجات التنمية ويخصص جزءا من موارده لقروض متوسطة** الاجل او طويلة الاجل لدول النامية . حقا ان البنك الدولى للتعمير والتنمية « وليس للانشاء والتعمير كما جرت العادة على تسميته لدينا » يمنح قروض متوسطة وطويلة الاجل للتنمية . ولكن قروض البنك تذهب لمشروعات محددة ، وتدخل فى اطار التمويل الخارجى للاستثمار ، ولا تساعد بشكل مباشر على مواجهة عجز ميزان المدفوعات . وهذا تطالب الدول النامية بوجود نوع من الرابطة بين نشاط الصندوق والبنك . وقد تكونت بالفعل فى ١٩٧٤ لجنة مشتركة بين المؤسستين يطلق عليها اسم **لجنة التنميه** ، ولكنها لا تعدو ان تكون لجنة استشارية تصوغ توصيات تعرض على مجلس محافظى كل منهما . وهكذا تظهر المشكلة الاساسية وهى طريقة اتخاذ القرارات فى الصندوق والبنك . فالتصويت فيهما يتم على أساس حصة كل دولة فى راس المال . والولايات المتحدة الامريكية وحدها تملك ٢١ر٤ فى المائه ، ٢٢ر٦٦ فى المائة من القوة التصويتيه فى الصندوق والبنك على التوالى . فاذا اضفنا اليها بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا واليابان تجمعت قوة تصويتية فى الصندوق تبلغ ٤٤ر٣١ فى المائة وفى البنك ٤٤ر٣٧ فى المائة ، أى تملك فرض أى

قرار . ولذلك لا عجب فى أن هذه الدول الخمس تجتمع من وقت لاخر لتحسم مشكلات النظام النقدى العالمى بعيدا عن بقية دول العالم التى يحكم هذا النظام معاملاتها الخارجية . وآخر اجتماع من هذا النوع هو الذى عقدفى « رامبوييه » بجوار باريس فى خريف ١٩٧٥ .

والواقع أن مشكلة النظام النقدى أعمق من هذا . فقد اعتمد فى الاساس على ما يسمى « **قاعدة الصرف بالدولار** » أى أن الدولار حل عمليا بعد الحرب العالمية الثانية محل الذهب كاحتياطى للعملات الوطنية . وكان هذا الوضع يعبر عن واقع الاقتصاد العالمى فى ذلك الوقت . فالولايات المتحدة كان قد تجمع لديها أربعة اخماس الذهب النقدى فى العالم «٢٤ر٥ الف مليون دولار» ومكنها ذلك من تثبيت سعر الذهب بالدولار على أساس الاوقية من الذهب الخالص بسعر ٣٥ دولارا ، مع حق كل حامل دولار ورقى فى أن يطلب تحويله الى ذهب . وكان الدولار مطلوبا عالميا نتيجة للوضع الاستثنائى الذى كانت تحتله الولايات المتحدة فى التجارة الدولية حيث كانت صادراتها فى ١٩٤٨ تمثل ٢٣ر٦ فى المائة من اجمالى الصادرات العالمية . ولكن امريكا استفادت من هذا الوضع فى المحافظة على معدلات نمو اقتصادى مرتفعة لعدة سنوات مع تصدير التضخم الى المتعاملين معها . فمن المعروف أن الدول الرأسمالية سارت طوال الثلاثين عاما الماضية على أسلوب واحد فى مقاومه التقلبات العنيفة الملازمة لطبيعة الاقتصاد الرأسمالى . فكلما ظهرت بوادر الكساد اتخذت الحكومة عدة اجراءات لتنشيط الاقتصاد القومى من بينها زيادة الانفاق الحكومى بما يسمى « التمويل بالعجز » أى طبع كميات اضافية من النقود . وبعد فتره لابد أن تظهر بوادر التضخم غير المحكوم فتلجا الحكومه الى اجراءات مضادة من بينها تخفيض الانفاق الحكومى . ونظرا لان الدولار كان يستخدم على نطاق واسع كاحتياطى للعملات الاخرى . فان جزءا هاما من كميات النقود الاضافية التى تصدرها الحكومة الامريكية كان يجد طريقه الى خزائن البنوك المركزية فى الدول الاخرى . وهذا بدوره يؤدى الى نتيجتين : الاولى استمرار الازدهار فى الاقتصاد الامريكى لفترة أطول دون ان تظهر عوامل تضخمية خطيرة . والثانية هى ان الدول التى يزيد احتياطيها من الدولارات يزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم . ولما استردت اوروبا الغربية واليابان وضعها الاقتصادى ، اخذت تتخلص من احتياطى الدولارات بتحويله الى ذهب ، مما هبط برصيد الذهب فى الولايات المتحده الى أقل من ١٠ مليون دولار فى ١٩٧١ . وساعد على ضعف مركز الدولار تراجع نصيب أمريكا من الصادرات الدولية حيث هبط الى ٦ر١٣ فى المائة فى ١٩٧٣ . وهكذا اضطرت واشنطون الى تخفيض الدولار مرتين ثم الى وقف تحويله الى ذهب منذ ١٩٧١ . وأخيرا حملت حلفاءها على الاتجاه نحو استبعاد الذهب تدريجيا من النظام النقدى . ولما لم يكن ثمة عملة اخرى قويه تستطيع أن تحل محل الدولار ، اختل نظام بريتون وودز من أساسه وانطلق التضخم من عقاله ، ولم يفلح الكساد وانتشار البطالة بمعدلات لم يشهدها العالم الرأسمالى منذ الثلاثينيات فى تصفية الاتجاه التضخمى وتثبيت العملات . وبالطبع تحمل الدول النامية آثار هذا التضخم دون أن يكون لها أى سلطان على النظام النقدى العالمى . فاسعار وارداتها تتزايد بشكل منتظم يفوق عادة ارتفاع أسعار صادراتها . ويكفى أن نشير الى أن التضخم قد ابتلع بالفعل حوالى ٣٥ فى المائه من الزيادة فى سعر البترول التى فرضتها دول الاوبيك . يضاف الى ذلك أن التضخم يقتحم اقتصاديات الدول النامية ، ويتغلغل فيها بكل ما يترتب عليه من آثار اقتصادية « أهمها تعذر التخطيط والحسابات الاقتصادية السليمة » واجتماعيه « أهمها الزيادة الكبيرة فى دخول رجال الاعمال وتدهور القوة الشرائية لمحدودى الدخل » .

ولهذا فان الحل الجذرى الذى يجب أن تتبناه الدول النامية هو الذى ذهب اليه « منتدى العالم الثالث » فى مقترحاته من اجل نظام اقتصادى عالمى جديد » . وحجر الزاوية فى هذا الحل هو ضرورة **خلق عملة دولية جديده** . وقد تصورت الدول الرأسماليه الكبرى صوره لهذه العملة تتمثل فيما يسمى « حقوق السحب الخاصة » التى يشبهها صندوق النقد الدولى « وتسمى أحيانا الذهب الورقى » ويقدر سعرها كما لو كانت كل وحدة منها تتكون من أجزاء معينة من أربع عشرة عملة من عملات الدول الصناعية المتقدمة . ولكن هذه الصورة معيبة من حيث أن اصدار حقوق السحب الخاصة لحساب أى دولة محكوم بنسبة من حصتها فى صندوق النقد الدولى ، كما أنها تعتمد فى النهايه على عملات مجموعة محددة من الدول . ولم يعد الذهب صالحا ليلعب دور العمله الدولية الذى لعبه طوال قرون ماضيه نظرا لان معدل زيادة انتاجه أقل بكثير من معدل نمو التجاره الدولية « مما يعنى أن استخدامه يؤدى الى انكماش حجم التجارة الدولية » ، ونظرا لان انتاجه يكاد يكون مركزا فى دولتين « الاتحاد السوفيتى وجمهورية جنوب افريقيا » . مما من شأنه أن يعطى لهما وضعا استثنائيا فى الاقتصاد العالمى . ويؤكد « منتدى العالم الثالث » على أن اصدار نقود عمل من أعمال السيادة ، ولذلك فليس

من المقبول أن تقرض دولة او مجموعة من الدول عملة معينة كعملة دولية . وانما يترتب على التسليم بفكرة العملة الدولية أن يكون حق اصدارها بيد الجماعة الدولية كلها . ومؤدى هذا انشاء **بنك مركزى دولى** يكون له حق اصدار هذه النقود . ويجب أن يكون ضمان العملة الدولية هو الطاقات الانتاجية الحالية والمستقبلة للدول الاعضاء . وكما أممت الدول الرأسمالية البنوك المركزية أو أخضعتها لسلطة الحكومة بحيث تدير السلطة السياسية أمور النقد والائتمان ولا تتركها لحملة أسهم البنك المركزى ، كذلك يجب أن تقوم ادارة البنك المركزى الدولى على أساس المساواة فى الاصوات بين الدول الاعضاء وبغض النظر عن نصيب كل منها فى رأسماله . وأخيرا فان البنك المركزى فى كل الدول الرأسمالية يشرف على الجهاز المصرفى فى مجموعة بما فيه بنوك الاستثمار التى تقرض لاجل متوسط أو طويل . ولذلك فان البنك المركزى الدولى يجب أن يوجه نظام الائتمان الدولى فى مجموعه « بما فى ذلك البنك الدولى وغيره من المؤسسات المالية الدولية » بحيث يمكنه أن يجعل حجم الائتمان المتاح على مختلف الآجال يفى بأغراض تنشيط التجارة الدولية وأغراض التنمية فى نفس الوقت . والمعتقد أن مثل هذا النظام الديموقراطى من شأنه أن يزيل مخاوف الدول الاشتراكية التى ظلت حتى الان بمنأى عن صندوق النقد الدولى ولا دور لها فى ادارة النظام النقدى العالمى رغم تزايد نصيبها فى التجارة الدولية . وانضمام تلك الدول الى البنك المركزى الدولى تحقق له صفة العالمية ويساعد على الحد من الرأسمالية الكبرى ويمكن بالطبع اعادة تنظيم صندوق النقد الدولى على الاسس المشار اليها ليصبح البنك المركزى الدولى المنشود أن كلا من الصندوق والبنك الدوليين يقترضان مبالغ كبيرة من دول البترول ، ولكنهما يرفضان زيادة حصصها فى رأس مال أى منهما . وعلى تلك الدول بالتضامن مع بقية الدول النامية أن تضغط فى سبيل هذا التطوير الذى بدونه لا يمكن أن يستقر نظام نقدى عالمى ، بل نظام التضخم يلتهم فوائض البترول عاما بعد عام . ونفس الشىء ينطبق على كل مجموعة من الدول تنجح فى زيادة أسعار المواد الاولية التى تصدرها .

٤ ـ الغـــذاء :

لقد أوضحت أعمال مؤتمر الغذاء العالمى الذى انعقد فى ١٩٧٤ أن « آليات السوق العالمية » لا تتضمن تزويد البلاد النامية باحتياجاتها من المواد الغذائية بشكل منتظم وبسعر مناسب . والواقع أن مشكلة الغذاء معقدة ومتعددة الجوانب .

فهناك أولا ، **قضية الكميات المتاحة من الحبوب الغذائية فى الاجلين القصير والمتوسط** . والمعروف ان الفائض القليل للتصدير من تلك الحبوب يتركز فى عدد محدود من الدول المتقدمة . وهذه الدول تتدخل للحد من الانتاج فى حالات كثيرة . كما أنها تعمل على مقاومة أى انخفاض كبير فى الاسعار عن طريق تكوين مخزون من الحبوب يتم تصريفه عند ارتفاع الاسعار . وهذه السياسة تمليها ضرورة تحقيق قدر من التكافؤ بين دخول رجال الاعمال المشتغلين بالزراعة وزملائهم المشتغلين بالصناعة ، والا هجرت رؤوس الاموال الانتاج الزراعى . وعلى أية حال فالنتيجة هى أن الدول المصدرة للقمح بالذات تعمل على تحديد الانتاج ورفع الاسعار ـ مع أنها أقامت الدنيا وأقعدتها حين حاولت الدول المصدرة للبترول تطبيق نفس السياسة . ويظهر أن الحد من استخدام السيارات أو تخفيض التدفئة درجة حرارة واحدة أو درجتين يبدو لاهل الغرب أفدح من أن يحتمل . أما موت عشرات الالوف من الاطفال والكبار جوعا فى بلدان العالم الثالث فانه فى نظرهم أهون شأنا .

ومن ناحية أخرى ، **تمثل أسعار الحبوب المرتفعة عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات فى معظم البلدان النامية** ، حيث يتعين عليها أن تدفع بالعملة الصعبة . بل ان عددا من هذه الدول لا يتمكن عمليا من استيراد كل ما يلزمه لسكانه من حبوب مما يؤدى أحيانا الى حدوث مجاعات ، ويؤدى دائما الى استمرار سوء التغذية المزمن . هذا فى الوقت الذى يعتبر فيه الاخصائيون أن تحويل البروتين النباتى الى بروتين حيوانى فى الدول المتقدمة « انتاج اللحوم والدجاج بشكل مكثف » يمثل تبديدا خطرا لموارد البشرية من البروتين النباتى فى حين يزيد استهلاك البروتين الحيوانى فى الدول المتقدمة بكثير عن الاحتياجات الفسيولوجية للانسان .

ومن ناحية ثالثة ، هناك دائما **خطر الكوارث الطبيعية** « الاعاصير ، الجفاف ، الفيضانات .. الخ » التى يمكن أن تصيب المحصولات الغذائية فى بعض مناطق العالم والتى يتعين أن يكون هناك مخزون دولى لمواجهتها .

أما فى المدى الطويل ، فان **الحل الاساسى لمشكلة الغذاء العالمى يرتكز على الاستغلال الكامل والرشيد لامكانيات الزراعة وصيد الاسماك فى الدول النامية ذاتها** . وهذا بدوره يقتضى عدة أمور من أهمها تعديل الهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى الريف لتعبئة الطاقات الخلاقة للفلاحين ، العناية بالبحوث الخاصة بتطوير

الزراعة والرى ، وتوفير الاستثمارات اللازمة وبصفة خاصة المدخلات الصناعية من أسمدة وآلات وما الى ذلك .

والامر الذى يجب أن تسلط عليه الاضواء هو أن **مشكلة الغذاء تمثل وسيلة ضغط خطيرة على الدول النامية** . وكما قال وزير خارجيه دوله كبرى أصبح القمح سلعة سياسية تستخدم لفرض الارادة وضرب الاستقلال . ولذلك فان توفير الغذاء يجب أن يكون فى راس أولويات التنمية فى دول العالم الثالث منفردة ومجتمعة لمواجهة نقطة الضعف الاساسية فى موقفها من الدول المتقدمة .

وقد تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخاصة السابعة مجموعة من التوصيات بشأن مشكلة الغذاء . وتبدأ هذه التوصيات بتأكيد أن حل المشكلة يرتكز أساسا على الزيادة السريعة فى انتاج الغذاء فى الدول النامية . وفى هذا السبيل توصى الجمعية العامة الدول النامية بالعناية بتطوير الزراعة وصيد الاسماك ، وتدعو الدول المتقدمة والهيئات الدولية للمعاونة فى تحديد المناطق التى يمكن أن تستجيب بسرعة للتنمية الزراعية ، كما تبين ضرورة اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تحقق للريف تنمية متكاملة ، وتطالب بدعم مركز البحوث الزراعية الدولية والوطنية . وتدعو الدول المتقدمة لتوفير الاسمدة بأسعار مناسبة . وتؤكد على اهمية العناية بتقليل الفاقد من المحصول بعد الحصاد وأخيرا تبنى الاقتراح الذى صدر عن مؤتمر الغذاء العالمى بانشاء « صندوق دولى للتنمية الزراعية » . أما فى المدى القصير فقد ركزت التوصيات على ضرورة زيادة معونات الغذاء وبروز دور الهيئات الدولية فى تقريرها ، وأهمية العمل على استقرار الاسعار وفقا للبرنامج الذى وضعته هيئة الاغذية والزراعة للتصرف فى فائض المحصولات . وأخيرا تكوين احتياطى عالمى من الحبوب لا يقل حجمه عن ٣٠ مليون طن من القمح والارز ويحتفظ به فى دول ومناطق مختلفة فى العالم المتقدم والعالم الثالث على أساس خطة تخزين استراتيجية .

لقد استخدمت بعض الدول المتقدمة ، وعلى راسها أمريكا ، فائض الحاصلات الزراعية لديها على نحو يضمن استمرار الاسعار المرتفعة ، ويمكنها فى الوقت نفسه من التأثير فى سياسات الدول النامية بالمنح والمنع . وعانت دول كثيرة من هذا المنع ، مثل مصر حين رفضت واشنطون فى آخر ١٩٦٤ تجديد اتفاقية فائض المحصولات « وفقا لما يسمى فى أمريكا القانون ٤٨٠ » ، ثم رفضت بيع القمح لمصر ولو نقدا حتى ترغم القاهرة على تعديل سياستها العربية والخارجية ، أما الدول التى استفادت من المنح لمدد طويلة فانها تعودت على المساعدات الخارجية فى حل مشكلة الغذاء ، مما حملها على عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية اهتماما كافيا . كما ان مقابل فائض الحاصلات التى توردها أمريكا يودع بالعملات المحلية فى البنوك المحلية ، وللحكومة الامريكية حق التصرف المطلق فى جزء منه ، وحق التصرف فى الباقى بالاتفاق مع الحكومة الامريكية . وهذا يتيح للولايات المتحدة وأجهزتها المختلفة « ومنها وكالة المخابرات المركزية » موارد محلية يمكن ان تؤثر من خلالها فى بعض الانشطة الاقتصادية او الاجتماعية أو الثقافية أو فى موقف بعض الاحزاب والشخصيات .

٥ـ التصنيع :

لقد قاومت الدول الرأسمالية طويلا نشأة الصناعة الحديثة فى دول العالم الثالث . بل ان السيطرة الاستعمارية كانت تصطحب عادة بتصفية الصناعات التقليدية ، لان هدفها الاول كان فتح أسواق المستعمرات امام منتجات الدول الاستعمارية . وفى حالة مصر بالذات عمل الاستعمار بشكل منظم على القضاء على محاولات التصنيع التى بدأت فى عهد محمد على ولم تكن متأخرة عن بداية التصنيع فى الغرب الا بعشرين او ثلاثين سنة فحسب . وهكذا تطور النظام الرأسمالى العالمى على أساس نوع من «**التقسيم الدولى للعمل** » تتركز فيه الصناعة فى يد عدد محدود من الدول ، وتبقى بقية الشعوب منتجة فقط للمواد الاولية . ولهذا ارتبطت فكرة التنمية فى العالم الثالث بجهود التصنيع، فلا تنمية الا ببناء صناعة حديثة . وطوال الثلاثين عاما الماضية ، لم تنجح كل تلك الجهود الا فى الوصول بنصيب الدول النامية من الانتاج الصناعى العالمى الى ٧ فى المائة فقط . وحين انعقد «المؤتمر العام الثانى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية » بفيينا عاصمة بيرو « ١٢ ـ ١٦ مارس ١٩٧٥ » وحصلت فيه الدول النامية على اقرار هدف ارتفاع نصيبها من الانتاج الصناعى فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٥ فى المائة ، كانت علامات الشك أو السخرية ترتسم على وجوه كثير من مندوبى الدول المتقدمة ، الذين رأوا فى القرار تعبيرا عن أمل كاذب .

ومهما يكن من أمر فان «اعلان ليما» قد عبر عن تصور حكومات العالم حاليا لمشكلة التصنيع وما تثيره من قضايا وما يعتقد المسئولون فيها أن تكون عليه أهدافها. ويمكن أن تلخص وجهة

نظرها على النحو التالى « ان قصور النتائج التى حققتها حركة التصنيع فى العالم الثالث لا يرجع الى قصور فى الجهد الذى بذلته ، وانما يرجع فى الاساس الى أن العمل على المستوى الدولى سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية أم عن طريق الهيئات الدولية كان أدنى بكثير مما هو مطلوب لتحقيق تصنيع سريع. **فالدول الرأسمالية ظلت لسنوات طويلة ترفض تقديم مساعدات لانشاء مصانع ، أو لا تشجع الا بعض الصناعات الخفيفة ، بل ان الاستثمار المباشر قد تركز أساسا فى الصناعة الاستخراجية وبصفة خاصة البترول** . وتحليل استثمارات الولايات المتحدة أكبر مستثمر عالمى يوضح ذلك تماما. فقد بلغ اجمالى تلك الاستثمارات فى ١٩٧٠ اكثر قليلا من ٧٨ ألف مليون دولار، ذهب منها الى العالم الثالث ٢١٫٤ ألف مليون، أى بنسبة ٢٧ فى المائة فقط . أما الباقى فقد استقر فى كندا واوروبا الغربية واليابان . وقد استثمر فى البترول وحده ٣٩ فى المائة من اجمالى الاستثمار الامريكى فى العالم الثالث ، وكان نصيب استخراج المعادن ١١ فى المائة . أما الصناعات الاخرى فكان نصيبها ٢٦ فى المائة. وقد تحقق الاستثمار فيها فى الستينات بالذات وفى عدد محدود من الدول فى مقدمتها المكسيك ، البرازيل ، الاجنتين ، كوريا الجنوبية وتايوان ، وهى تتميز فى العادة بتوافر مواد أولية وثروات طبيعية، وأيدى عاملة ماهرة ورخيصة كما تحكمها نظم سياسية ترضى عنها واشنطون وحلفاؤها الغربيون . بغض النظر عن رأى شعوب تلك البلدان فى حكامها ومهما تكن درجة اهدارها لحقوق الانسان.

وأخطر من ذلك هو أن الصناعات التى اقيمت فى ذلك العدد من الدول النامية وحققت نتائج مالية طيبة وزيادة فى الناتج القومى الاجمالى مما جعل بعض الكتاب يصف تلك الدول بأنها تشكل« الطبقة الوسطى » بين الدول الغنية وبقية دول العالم الثالث ، **لم تخلق حركة تنمية شاملة تغطى الاقتصاد القومى كله ويشيع عائدها على المجتمع فى مجموعه** . بل ادت الى « **ازدواجية الاقتصاد**» أى الى نشأة قطاع حديث ينمو بسرعة ويزيد ارتباطا باقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة ويضم نسبة متواضعة من السكان « ما فيهم العمال ، جنبا الى جنب مع قطاع تقليدى يسيطر عليه الركود ويضم غالبية السكان ولم يتساقط شىء من الثراء المتراكم فى القطاع الاول على فقراء القطاع الثانى. بل أن هذا النوع من التصنيع قد أدى عمليا الى زيادة مزعجة فى الفروق بين الطبقات . لكن المكسيك مثلا ، وهى أقرب بلدان تلك المجموعة الى الديمقراطية حققت معدل نمو عال «حوالى ٧ فى المائة» طوال خمسة عشر عاما كان اجمالى نصيب الخمس الذى يحصل على أعلى الدخول من اجمالى الدخل القومى فى أوائل الستينات عشرة أمثال ما يحصل عليه الخمس من أصحاب ادنى الدخول . وفى سنة ١٩٦٩ ارتفع الرقم الى ١٦ مثلا.. ! وفى البرازيل بلغ نصيب الخمس من الذين يحصلون على أعلى الدخول ٦١٫٥ فى المائة من اجمالى الدخل القومى «مقابل ٢٠ فى المائة فى الولايات المتحدة فى حين لم يزد نصيب الخمسين اللذين يحصل افرادهم على أدنى الدخول عن ١٠ فى المائة فقط . وبينما ارتفع متوسط دخل الفرد الى ٣٩٠ دولارا فى السنة كان خمس السكان يقل متوسط دخل الفرد منهم عن ٧٥ دولارا ».

● ويرتبط هذا الوضع باختيار **استراتيجية معينة للتصنيع لا تستهدف الوفاء باحتياجات الجماهير الاساسية ولا بالاستخدام الاكمل للقوى العاملة المتاحة** فتحت شعار استراتيجية «**انتاج بدائل للواردات** » يجرى انتاج سلع كمالية او ترفيه ، ولا سيما السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات وما اليها » تواجه طلب الطبقات الغنية والميسورة . وتحت شعار **زيادة الصادرات** يجرى انتاج نفس السلع بقصد التصدير لنفس الفئات فى بلدان العالم الثالث الاخرى أو فى بعض الحالات الى أسواق الدول المتقدمة بسعر أرخص. وهذا النوع من الصناعات يحتاج الى معدات باهظة التكاليف تستوعب استثمارات ضخمة ، كما أنه وثيق الصلة بالتطور التكنولوجى السريع ولو فى التفاصيل التى يراد منها اغراء المستهلك مثل تغيير طراز السيارة . وهكذا عن طريق الحاجة المتزايدة الى الاستثمار الاجنبى والتكنولوجيا المستوردة تزيد تبعية الاقتصاد القومى للرأسمالية العالمية عن طريق الشركات متعددة الجنسية.

● **أما هيئات التمويل الدولية فقد سارت على نفس النمط** . بل انها أهملت الصناعة اهمالا يكاد يكون كاملا تحت شعار ان الصناعة يجب أن تعتمد على الاستثمار الاجنبى الخاص . ورغم التعديل الذى طرأ على سياسة اهم تلك الهيئات ، وهو البنك الدولى ، منذ أن تولى رئاسته ماكنمارا، فان اجمالى قروض البنك وهيئة التنمية الدولية التابعة له فى السنوات الثلاث الاخيرة قد بلغ ١٣٫٦١٧ مليون دولار ، لم تنل الصناعة منها الا ١٫٢٧٦ مليون أى بنسبة ٩ فى المائة فقط .

● شكت الدول النامية طويلا من **صعوبة نفاذ منتجاتها الصناعية الى أسواق الدول المتقدمة** . وكما سبق أن ذكرنا ، أخذت هذه الاخيرة فى تقديم اعفاءات جمركية لعدد من صادرات مجموعة من الدول النامية . وما زال أثر كل ذلك غير محسوس . والجديد فى هذا المجال هوأن بعض المسئولين فى السوق الاوروبية المشتركة يطرح اليوم حلا لمطلب التصنيع فى الدول النامية يسمى «**اعادة توزيع الصناعات**» وبمقتضى هذا الحل تتخلى الدول المتقدمة تدريجيا عن بعض الصناعات لتشتغل بها الدول النامية . وقد نشأت هذه الفكرة قبل الكساد الاقتصادى الاخير تحت تأثير عاملين : تلوث البيئة فى المناطق الصناعية فى الدول المتقدمة بشكل أصبح يهدد الحياة ولا يمكن مقاومته الا بتكلفة باهظة ، وفى حالات كثيرة يكون الاضرار بالبيئة الطبيعية من نوع لا يمكن معالجته مثل القضاء على الغابات والمساحات الخضراء ومن ناحية أخرى ظهر فى تلك الدول الحاجة الى استيراد ايدى عاملة رخيصة تقبل القيام بالاعمال الشاقة او القذرة حتى قارب عدد هؤلاء العمال فى اوربا عشرة ملايين. وأثار وجود هؤلاء العمال مشكلات اجتماعية خطيرة بدأت تحدث انعكاسات سياسية. ومن ثم اتجه تفكير بعض التنكوقراطيين الى تفضيل نقل بعض الصناعات الى البلاد النامية. وبالطبع يأتى فى رأس القائمة الصناعات الملوثة للبيئة والتى تحتاج الى عمالة كثيفة والحل المقترح مازال يلقى معارضة داخل الدول المتقدمة بحجة اثاره المحتملة على البطالة وعلى أجور العمال وعلى صغار رجال الصناعة. أما من وجهة نظر الدول النامية فالقضية أخطر. هل المقصود ان تتحول الى « ورشة » لانتاج سلع يستهلكها الاغنياء فى الخارج وما أثر ذلك على تشويه التنمية فى الداخل وصرفها عن اهدافها القومية؟

وقد تضمن اعلان ليما المشار اليه بعض النقاط الهامة فيما يتعلق بالتصنيع . فالدول النامية ذاتها مدعوة لان تضع خططا قومية طويلة المدى للتصنيع ، متكاملة ومتسقة بدل اختيار المشروعات الصناعية فرادى وعلى أساس ربحية كل منها فقط . وهذه الخطط يجب ان تراعى شمول التنمية ، وبالتالى العلاقة بين الصناعة وبقية قطاعات الاقتصاد القومى وبصفة خاصة الزراعة . ولابد أن يرتكز التصنيع الى قاعدة من الصناعات الاساسية مثل الصلب والصناعات المعدنية الاساسية والبتروكيماويات وكذلك الصناعات الوسيطة مثل الصناعات الهندسية والكهربائية. ولابد أن يتم كل ذلك عن طريق اشراف الدولة بدعم القطاع العام وتوجيه القطاع الخاص والرقابة على الاستثمار الاجنبى. واخيرا لابد أن يكون هدف التصنيع رفع مستوى معيشة الجماهير، وان يجرى توزيع عائده توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع .

أما الدول المتقدمة فهى مطالبة بزيادة الجهد فى تمويل التصنيع من ناحية ، وبالتوسع فى التسهيلات الجمركية من ناحية أخرى . كما دعا الاعلان الى مناقشة جادة لفكرة «اعادة توزيع الصناعات »

ومع ذلك فقضية التصنيع هى القلب من استراتيجية اى تنمية . وعند المناقشة التحليلية لاستراتيجيات التنمية البديلة يمكن أن تظهر حلول أخرى تذهب الى أبعد مما تضمنه اعلان ليما .

٦ ـ نقل التكنولوجيا :

من المسلم به أن الدول النامية فى نضالها من أجل التقدم لابد أن تحل قضايا تكنولوجية كثيرة. والوسيلة التى تبدو سهلة لاول وهلة هى الحصول على تكنولوجيا « جاهزة » من الدول المتقدمة بدل انفاق الجهد والمال والوقت فى البحث عن حلول مبتكرة . والحق أن التقدم العلمى والتكنولوجى فى الغرب قد بهر الناس فى العالم الثالث حتى أصبح التسليم بأن الصورة الوحيدة للتحديث قضية تكاد لا تتحمل الجدل ، وأصبح السباق الى نقل نتائجه الشاغل الاول . ومع ذلك فان نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة يثير قضايا بالغة الاهمية منها: امكان الحصول على التكنولوجيا، وتكلفة نقل التكنولوجيا ، ومدى ملاءمة التكنولوجيا المستوردة للواقع المحلى .

فهناك أولا **مجموعة هامة من الاكتشافات العلمية والتكنولوجيا ، هى فى العادة أحدث ماوصل اليه الانسان ، تحاط بسرية كاملة باسم الضرورات العسكرية أو غير ذلك من الاسباب،** والذى يحرم منها أساسا هو العالم الثالث ، لان الدول الاشتراكية المتقدمة قد وصلت الى مرحلة يمكنها فيها التوصل الى نفس الاكتشافات ولو بعد فترة من الزمن . ومن ناحية أخرى يعطى نظام **براءات الاختراع** ومايفرضه من ضرورة الحصول على ترخيص بالاستخدام حماية لبعض الاساليب التكنولوجية لمدد طويلة تتجاوز بكثير بتعويض الشركة صاحبة الاقتراع عن تكلفة البحث ومايمكن أن تحصل عليه عن طريقة من أرباح . وفى حالات

كثيرة تبيع الشركات متعددة الجنسية ترخيص استخدام الاقتراع بثمن باهظ لا علاقة له بتكلفة الانتـــــاج ، حتـى لو أمكن التمييز بين تكلفـة الاختراع فى ذاته وتكلفة انتاج المعدات التـى صنعت بمقتضاه .

ومن ناحية ثانية **لا توجد سوق عالميـة للمعرفة التكولوجية** يتحدد فيها سعر عالمى أو أسعار متعددة يمكن المفاضلة بينها. فتلك المعرفة تتجسد فى معظم الاحوال فى شكل معدات انتاج أو سلع منتجة ويتعذر غالبا تحديد قيمتها الحقيقيـة. وبمعنى آخر لا يوجد أى نوع من المنافسة فى تلك السوق. وحالة الادوية شهيرة فى هذا الصدد ، حيث تحصل شركات الادوية العالمية على أرباح ضخمة من احتكار « تركيب » الدواء تصل أحيانا الى أكثر من نصف ثمن البيع ، ثم تحصل على نسبة من ثمن مبيعات الشركات التى تحصل على ترخيص بانتـــــاج نفس الـدواء . وفى قمة تلك الظاهرة لا يباع فى الواقع أى سر تكنولوجى وانما مجرد الاسم التجارى حيث أن التركيب معروف ولا يحميه أى قانون . وتلك هى حـــالة الصـــابون والمنظفات وأخيرا هناك « المعرفة التكنولوجية » Know how غـير المتجســـدة فى أى سلعة وانما تتعلق ببنـــاء مصـــنع أو تركيب معـــدات أو ادارة مشروع ... الخ وتحتـل المبـــالغ التى تدفعها الـدول النـــامية ثمنـــا للتكنولوجيا نسبة غيـر بسيطـة مـــن ناتجها الاجمالى وفى دراسة قامت بها سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن أسبانيا وهى بلد أوربى، ثبت انها تدفع ثمنا لتراخيص تصنيع ولخـدمات تكنـولوجية أى بعـد اســتبعاد التكنولوجيا المجسدة فى معدات أو سلع ٢ فى المائة من ناتجها المحلى الاجمالى . وتصطحب عقود بيع التكنولوجيا بشروط تعسفية كثيرة مثل عدم الترخيص بتصدير المنتجات أو البيع لبلد بسعر يختلف عن سعر البيع لبلد آخـر ، أو بيـع نفس الترخيص أكثر من مرة فى نفس البلد ، أو التعاقد لاجل يـزيد عـن أجـل الحمـاية القانونية... الخ

وأخيرا فان **التكنولوجيا المستوردة كثيرا مالا تكون ملائمة للواقع المحلى** . فليس كل ما هو متقدم فنيا أفضل اقتصاديا واجتماعيا. وبصفة عامة تتميز التكنولوجيا المتقدمة فى الغرب بالتوسع فى استخدام الالات والتوفير فى الايدى العاملة . وهى بهذا تتناقض مع الوضع فى معظم الدول النامية حيث يتســم رأس المال بالندرة ، وتنتشر البطالة مما كان من شأنه أن يجعل من مصلحة تلك الدول تفضيل تكنولوجيا أبسط قليلة التكلفـة الرأسمالية تسمح باستيعاب اعداد كثيرة مـن العمال . يضاف الى ذلك ان التكنولوجيا الغربية نشأت فى بيئة جغرافية معتدلة وفـى اطـار تقدم اقتصادى شامل وللوفاء باحتياجات مستهلك مرتفع الدخل ، كلها شروط لا تتوافـر عـامة فـى الدول النامية . وعلى أية حال فاختيار تكنولوجيا معينة يستتبع شراء معدات معينة حتى ولو كانت تلك المعدات تقتضى درجة من المهارة غير متوافرة محليا ولا يمكن بالتالى أن تعمل بكفاءة كاملة، وحتى لو كان انتاجها أغلى من أن يشتريه السواد الاعظم من المستهلكين . والحقيقة هى أن العلم عالمى بطبيعته أما التكنولوجيا فوليدة المجتمـع الذى أفرزها . والتكنولوجيا الغربية تكونت فى عصر سيطرة الغرب على موارد العالم ، ولذلك فهى فى العادة مبددة للموارد النادرة مثل الطاقة كما انها نمت تحت عامل تعظيم الربح وحده وبغض النظر عن الاثار الجانبية مما أضر بالبيئة ضررا بالغا .

ولكن أخطر مافى ظاهرة الاعتماد على نقل التكنولوجيا هو أنها **تقضى على التكنـولوجيا التقليدية** دون أن تثبت عدم صلاحيتها . وفى مصر مثلا أدى تركيز الاهتمام على صناعة النسيج الحديثة الى تدهور صناعة النسيج التقليدية رغـم اقبال الاجانب الشديد على منتجات هذه الاخيرة مما يثبت ان لها سوقا فى الخارج ، فضلا عن الامكانيات المتصورة لتطويرها وجعلها أقدر على الوفاء ببعض احتياجات الســوق المحليـة ومع العلم بان تكلفة هذا التطوير تكون عادة بسيطة .

وفى النهاية يؤدى هذا الاعتماد **الى قتل روح الابداع والابتكار لدى شعوب ـ العالم** ويمهد لابشع صور التقسيم الدولى للعمل : مجموعة محدودة من الدول تتميز بالقدرة على انتـاج التكنولوجيا من ناحية ، وبقية البشرية من ناحية أخرى لا تستطيع فى أفضل الصور الا أن تطوع نفسها لتكنولوجيا غريبة عنها .... تقسيم ذو طبيعة عنصرية واضحة .

ويرتبط بنقل التـكنولوجيا موضـــوع « **نزيف العقول** » أو هجرة الكوادر العلمية والفنية من دول العالم الثالث الى الدول المتقدمة فاهمال البحث العلمى والتكنولوجى يحرم تلك الكوادر من الدور الذى كان يمكن أن تلعبه فى تطوير بـلادها ويدفعها ـ بالاضافة الى العوامل المادية ـ الى الهجرة . وفى الطرف الاخر تسـتقطب الدول

المتقدمة خيرة العقول من أبناء العالم الثالث لتستخدمهم فى انتاج تكنولوجيا تبيعها للعالم الثالث . وبهذا تقدم الدول النامية للدول المتقدمة « مساعدة فنية » دون أدنى تكلفة.

ومطالب الدول النامية فى هذا الشأن تتمثل فى اتاحة التكنولوجيا لها بدون مقابل أو بمقابل أسمى ومساعدتها فى تطويع التكنولوجيا المستوردة لظروفها الخاصة وفى تطوير التكنولوجيا المحلية ٠

وثمة مطلب بوضع « قواعد سلوك دولية » تحكم العلاقة بين الشركات متعددة الجنسية والدول النامية فيما يتعلق بعقود نقل التكنولوجيا . ويذهب البعض الى أن تتحمل حكومات الدول المتقدمة ثمن التراخيص ٠

ويظل حجر الزاوية هنا هو **اهتمام الدول النامية بالبحث العلمى والتكنولوجى واستفادتها الكاملة من الطاقة الذهنية المتاحة لها من أبنائها** ٠٠ ان كل خطة تنمية قومية يجب أن تتضمن سياسة قومية للبحث العلمى والتكنولوجى ٠ ثم لابد من تعاون الدول النامية ذاتها فى هذا المجال ، وتنظيم تبادل البيانات والمعلومات عن شروط عقود نقل التكنولوجيا وعن نتائج البحث العلمى والتكنولوجى ٠

٧ ـ المنظمات الدولية:

ترى الدول النامية أن الهيكل الحالى للمنظمات الدولية الذى تأسس منذ ثلاثين عاما لا يتفق وحقائق عالم اليوم . لقد نشأ نظام الامم المتحدة فى وقت لم تكن فيه معظم شعوب العالم الثالث دولا مستقلة ، بل كانت مجرد مستعمرات ٠ ولذلك فانها لم تمارس حقها المشروع فى تشكيل نظام يفترض فيه أنه يمثل المجموعة الدولية كلها ٠ ومن ناحية أخرى تغيرت علاقات القوى على المستوى الدولى لصالح العالم الثالث . ومن ناحية ثالثة أثبتت التجربة أن نشاط الهيئات الدولية التى يضمها نظام الامم المتحدة أو التى ترتبط بها ليست على الدرجة المرجوة من الكفاءة سواء فى دورها الاستشارى أم فى نشاطها العملى ٠ وأخيرا فان معظم المنظمات الدولية ليست الا مجرد منابر لتسجيل الاراء أو تبادلها دون الوصول الى قرارات ملزمة أو حتى توفير الجو الصالح لمفاوضات جادة تفضى الى اتفاقات محددة يجرى تنفيذها فى أمد زمنى معلوم ٠ والواقع أن مجلس الامن يكاد يكون الهيئة الوحيدة التى تملك قانونا حق اصدار القرارات الملزمة بشرط عدم اعتراض احدى الدول الخمس الكبرى ، وان كانت تنقصه عادة القدرة الفعلية على تنفيذ قراراته ٠ أما فى مجال التنمية فنشاط الهيئات الدولية متفرق ويتداخل ولا يخضع لاى تنسيق او اشراف موحد ويحس الجميع بضرورة تطوير الامم المتحدة . وقد شكل كورت فالدهايم لجنة لهذا الغرض من خمسة وعشرين خبيرا ، قدمت عددا من المقترحات التفصيلية أهمها انشاء وظيفة مدير عام للتنمية يكون الرجل الثانى بين موظفى الامم المتحدة بعد السكرتير العام ، ويشترط فيه أن يكون من أبناء العالم الثالث اذا كان السكرتير العام من احدى الدول المتقدمة . وقد أحالت الجمعية العامة للامم المتحدة هذا التقرير على لجنة من كل أعضاء الامم المتحدة لدراسته ٠

وقد تقدم « **منتدى العالم الثالث** » باقتراحات تتعلق بمبادىء اعادة التنظيم أكثر مما تخوض فى التفاصيل . وهذه المبادىء هى :

١ ـ **العالمية:** والمقصود بها ضمان عضوية كل الدول فى كل المنظمات الدولية تحت مظلة الامم المتحدة مع توزيع مقار تلك المنظمات توزيعا مناسبا بين مختلف قارات العالم . فكل تلك المنظمات باستثناء برنامج الامم المتحدة للبيئة ومقره نيروبى قد اختارت مقرها فى مدن العالم المتقدم ، حتى تلك التى مهمتها الوحيدة التنمية. فالمقر الرئيسى لبرنامج الامم المتحدة للتنمية هو ٠٠٠ نيويورك ٠

٢ ـ **الديمقراطية** : والمقصود بها المشاركة الفعلية لكل الاعضاء فى اتخاذ القرارات ولهذا المبدأ أهمية خاصة فى المنظمات المالية التى تقرر المساعدات والقروض الخاصة بالتنمية حيث لا يملك العالم الثالث القوة التصويتية التى تتناسب مع عدد دوله أو عدد سكانه ٠ وهى بالطبع تتنافى مع الوضع الخاص الذى تتمتع به الدول الخمس الكبرى فى مجلس الامن والمتمثل فى العضوية الدائمة وحتى وقف أى قرار.

٣ ـ **اللامركزية:** والمقصود منها أن تعود المنظمات الدولية لدورها الاصلى وهو جمع البيانات والقيام بالدراسات وتقديم المشورة ، وأن ينتقل العمل التنفيذى كله وفى كل المجالات الى مستوى اللجان الاقتصادية الاقليمية بعد دعمها وتوسيع مسئوليتها . فهذه اللجان فى كل قارة أقدر على تحقيق التعاون بين الدول ذات الظروف المتماثلة وعلى استخدام الخبرة المتوافرة فى كل اقليم ٠

٤ ـ **السلطة الاقتصادية الدولية:** والمراد بذلك أن يضم تنظيم الامم المتحدة هيئة تشرف على

الاقتصاد العالمى فى مجموعه وتوجه كلّ المنظمات الاقتصادية والمشتغلة بالتنمية ويمكن أن يعاد تنظيم المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ويعطى السلطات الكافية فى هذا الصدد ليصبح المقابل الاقتصادى لمجلس الامن . لقد ولدت الامم المتحدة غداة حرب عالمية طاحنة ولذلك كانت القضية الاساسية التى شغلت مؤسسيها فى قضية الامن الدولى، أى منع الحرب . والان وقد أدى توازن القوى الدولى والخوف من الاثار المدمرة للأسلحة النووية الى التقليل من احتمالات حرب عالمية جديدة ، أصبح الخطر الاساسى الذى يواجه العالم هو اختلال الاوضاع الاقتصادية والمواجهة بين الكثرة الفقيرة والاقلية الغنية. وفى هذا ما يبرر العناية الخاصة بمجلس ذى مكانة متميزة يختص بهذه الامور .

وقد أوصى « منتدى العالم الثالث » بضرورة **تخفيض التكاليف الادارية** للمنظمات الدولية عن طريق الحد من عدد الموظفين فى المقار الرئيسية لتلك المنظمات ، لاسيما وأن تلك المقار تمنع فى مدن العالم المتقدم حيث يفرض ارتفاع تكاليف المعيشة أجورا بالغة الارتفاع . ونقل بعض تلك المقار الى بلدان العالم الثالث حيث تنخفض تكاليف المعيشة والاعتماد المتزايد على الخبرة المحلية والاقليمية التى تقبل أجورا أقل من تلك التى يقتضيها الخبراء من الدول المتقدمة ، أمور من شأنها حفظ الانفاق . وتخفيض التكاليف الثابتة والجارية لعمل المنظمات الدولية من شأنه وضع حد لعملية الابتزاز التى تمارسها الولايات المتحدة ازاء المنظمات الدولية بالتهديد بوقف التمويل الامريكى عن المنظمة التى تخرج عن الخط الذى ترسمه واشنطون .

تلك أهم قضايا النزاع المطروحة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث . وسيشهد عام ١٩٧٦ سلسلة هامة من المؤتمرات والاجتماعات الدولية والمفاوضات حول تلك القضايا . وقد ثبت أن الدول المتقدمة لديها هيئات بحث ودراسة وتنبؤ بالمستقبل واعداد مقترحات على مستوى كبير من الكفاءة . فالدول الرأسمالية تشترك ، كبيرها وصغيرها ، فى«منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » OECO التى مقرها باريس ، والتى حلت محل المنظمة التى كانت تضم الدول المستفيدة من مشروع مارشال ثم انضم اليها اليابان واستراليا ونيوزيلندا وأيرلندا .. الخ . وهى ليست منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادى مثل السوق الاوروبية، ولا تصدر عادة قرارات ملزمة للاعضاء . والدول الاشتراكية المتقدمة تستفيد من الدراسات التى تجريها لها منظمة التكامل الاقتصادى الخاصة بها : مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة « أو ما يسمى الكوميكون » أما الدول النامية فلا تملك الا الاجتماعات السياسية والاقتصادية لمجموعة « السبع والسبعين ». وفيما وراء ذلك تدخل تلك المفاوضات الدولية متفرقة، وينقصها جميعا القدر الضرورى من البيانات الاحصائية والدراسات التحليلية، والتنبؤات المتعلقة بمستقبل الاقتصاد العالمى فى مجموعه وفى مكوناته الاساسية وانشطته المختلفة واقتراح الحلول التفصيلية. ومن ثم فان الدول النامية فى أمس الحاجة للاخذ بما سبق اقتراحه فى بعض مؤتمراتها من تشكيل « **أمانة عامة للتنمية** » تؤدى لها نفس النوع من الخدمات الذى تؤديه الاجهزة الفنية الممتازة التى تضمها«منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ة للدول المتقدمة. وبمثل هذه الدراسات الجادة تستطيع دول العالم الثالث أن تدفع ما يتهمها به عادة أمثال كيسنجر ، أو مونيهان «مندوب أمريكا فى الامم المتحدة من أن ما تقدمه لا يعدو أن يكون « موضوعات انشاء بليغة» وليس حلولا قابلة للتنفيذ مستندة الى الدراسة الشاملة ومدعمة بالحجج والبيانات